

الطاقة في العراق

حالياً و مستقبلاً

اجتماع الدورة التاسعة للجنة الطاقة بالأسكوا
12-13 حزيران/يونيو 2013 في دولة الكويت

إعداد : رئيس مهندسين علي عبد العزيز

المقدمة:-

يعد نشاط قطاع الكهرباء المحرك الرئيس للأقتصاد لدخوله في الانشطة الاقتصادية والخدمية والصناعية. اذ ان ما يستهلكه الفرد من الكهرباء يعتبر احد المؤشرات الرئيسية في تقدير مستوى الرفاهية للمجتمع .

الواقع الحالي:-

بحكم كون الطاقة هي المحرك الاساسي للاقتصاد و لانشطته المختلفة و كونه مؤشراً من مؤشرات الرفاه الاجتماعي للمجتمعات في العصر الحديث فقد كان احد اهم القطاعات التي تعرضت الى الاستهداف و التدمير خلال عقود من الحرب .

ولم يسلم النشاط من عناصر الارهاب و التخريب بعد عام 2003 حيث كان ضمن اهدافهم الرئيسية ، وفي كل مرة تحاول الدولة اعادة تأهيل هذه البنية الارتكازية الاساسية تاتي الازمة اللاحقة لاعادة التدمير لهذا القطاع مما ترتب عليه عجز كبير في توليد الطاقة و مواجهة الطلب المتزايد عليه من الانشطة الاقتصادية و الزيادات السكانية الكبيرة في البلد بحيث كان واقع التجهيز اليومي للكهرباء لعدة سنوات لا يتجاوز 4-6 ساعات يومياً.

لقد اولت خطة التنمية الوطنية 2010-2014 اولوية متقدمة جداً لنشاط الكهرباء ودعت الى تخصيص 10% من اجمالي استثمارات الخطة الى توليد الطاقة ونقلها وتوزيعها بحيث يقود ذلك في نهاية فترة الخطة الى ردم الهوة بين العرض والطلب وتزويد كافة اصناف المستهلكين بالطاقة المستدامة والارتقاء باستهلاك الفرد العراقي من الطاقة الكهربائية من حوالي 1800 ك.و.س. عام 2009 الى 3700 ك.و.س. عام 2014.

وخلال الفترات الثلاث الاولى لتنفيذ خطة التنمية الوطنية 2010-2014 فاقت التخصيصات الاستثمارية الفعلية لما هو مخطط حيث بلغت التخصيصات الاستثمارية الفعلية لنشاط الكهرباء %17,2 , %16,5 , %12,75 من اجمالي تخصيصات هذه الميزانيات لسنوات 2010,2011,2012 على التوالي وباجمالي استثمارات قدرها 15382 مليار دينار عراقي.

ان تطور انتاج الطاقة الكهربائية لم يتناسب مع الدعم وال الاولوية الذي اعطته ايها خطة التنمية الوطنية وبرامجها الاستثمارية السنوية حيث ارتفعت الطاقات الانتاجية من 4529 ميكواط عام 2008 الى حوالي 6150 ميكواط عام 2012 وهو دون مستوى الحاجة والتي تصل الى حوالي 14000 ميكواط وارتفع معدل استهلاك الفرد من 100 ك.و.س الى 1800 ك.و.س ويعزى ذلك الى التلاؤ في تنفيذ معظم المشاريع قيد التنفيذ لاسباب فنية او تعاقدية هذا فيما يخص المشاريع الجديدة قيد التنفيذ، أما فيما يخص المشاريع القائمة فهناك تدني واضح في استغلال طاقاتها الانتاجية لجملة من الاسباب منها نقص او عدم وصول الوقود والمشتقات النفطية الى معظم مشاريع توليد الطاقة الكهربائية وتدني نوعية الوقود الوائل الى المحطات الكهربائية وصعوبة الحصول على الادوات الاحتياطية اللازمة لادامة محطات التوليد القديمة ونقص في الكفاءات الماهرة في عمليات توليد ونقل وتوزيع الطاقة مما انعكس على كفاءة اداء المنظومة الكهربائية .

ان انتاج الـ 6150 ميكواط المتحقق لعام 2012 يتم من خلال مختلف انواع المحطات الغازية والبخارية والمائية والديزلات حيث يتم توليد حوالي 62% من الطاقة من المحطات الغازية يليها المحطات البخارية بواقع 28% والكهرومائية بحدود 8% والديزلات 1,7% وكما مبين في الجدول التالي:

نوع المحطة	عدد المحطات	الانتاج (ميکواط)	نسبة المشاركة المئوية
غازية	26	3802	%62,25
بخارية	8	1730	%28,3
ديزلات	6	103	%1,68
الكهرومائية	10	473	%7,7
المجموع	50	6148	%100

ولسد جزء من النقص في انتاج الطاقة تم استيراد الطاقة بمعدل 1200 ميكواط وحالياً هناك اجراءات لاستيراد الطاقة من تركيا، وتوجد حالياً 4 بارجات في محافظة البصرة يبلغ انتاجها الكلي بحدود 300 ميكواط تجهز محافظة البصرة.

مقابل طاقة الانتاج المحدودة حالياً مقارنة بالحاجة فهناك قيد التنفيذ 17750 ميكواط من خلال مجموعة من محطات التوليد البخارية والغازية والديزلات مخطط اكمالها على مراحل خلال السنوات 2013-2015.

وبلغ انتاج الطاقة في نهاية الشهر السادس لعام 2013 بمعدل 7810 ميکاواط وكما في الجدول ادناه:-

النسبة المئوية	الكمية ميکاواط	المحطة
%27	2112	الحرارية
%47.33	3698	الغازية
%13.66	1067	الديزلات
%11.98	936	الكهربائية

ولمواكبة التطورات الدولية في مجال الطاقة المتجددة
فسوف يتم اضافة 40 ميكواط خلال عام 2012 و 350
ميكواط لغاية 2015.

وتم ذلك فعلا من خلال 12000 وحدة انارة شمسية و
مشروع السخان الشمسي الذي بدأ توزيعه للمساكن
الجديدة و مشاريع الطاقة لاماكن النائية و البعيدة عن
الشبكة

ان انتاج الطاقة الحالي يتم نقله من خلال شبكة نقل الطاقة 400 ك.ف. و 132 ك.ف. حيث يوجد 27 محطة 400 ك.ف. وباطوال خطوط قدرها 4700 كم وتوجد 220 محطة 132 ك.ف.

باتوال خطوط قدرها 12200 كم و 463 قابلو وهناك 20 محطة 400 ك.ف. قيد التنفيذ و 89 محطة 132 ك.ف.، ولمواجهة الزيادات في طاقات الانتاج لغاية عام 2015 يوجد قيد التنفيذ 300 محطة ثانوية 33/11 ك.ف. مع خطوط النقل والقابلوات وتأهيل شبكات المناطق السكنية التي تعاني من تدني في نوعيتها والتلوث البصري الناجم عنها.

Expected Renewable Energy Capacity Addition

Year	Expected Gen (MW) network	Renewable (MW)	Addition (%)
2013	8000	40	0.5
2014	13500	75	0.55
2015	18680	125	0.7
2016	21530	150	0.71
2017	Total	400	2%

الامكانات:

- ✓ توفر التمويل الكافي من خلال الموازنات الاستثمارية الحكومية واعطاء الدولة اولوية متقدمة لهذا النشاط.
- ✓ امكانية دخول القطاع الخاص ومساهمته في عمليات توليد الطاقة وتوزيعها في حال توجه الدولة لهذا الخيار.
- ✓ امكانات كبيرة لاستغلال توليد الطاقة من المصادر المتتجدة وخاصة الشمسية.
- ✓ توفر الاطر الفنية والادارية والمالية المترسبة في هذا النشاط رغم ما خسره من كوادر في مرحلة بعد عام 2003.
- ✓ وجود المعاهد ومراكز التدريب المتخصصة لتأمين حاجة النشاط من الكوادر المتخصصة.
- ✓ الحوافز و الامتيازات التي يؤمنها النشاط لمنتسبيه مقارنة بمؤسسات الدولة الاخرى.

المشاكل والتحديات

- تقادم وحدات التوليد وشبكات النقل والتوزيع التي اغلبها تم انشاءها في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي.
- عدم المرونة في وصول الوقود لوحدات انتاج الطاقة وذلك لأنشاء هذه المحطات في أماكن متأثرة من الblast وعدم التخطيط لأنشاء الخطوط الناقلة للوقود بصورة مبكرة مما ادى الى هذه المشكلة التي تعكس على كفاءة اداء منشآت توليد الطاقة.
- شحة المياه في الانهار ادت الى انخفاض منسوب الانهار وتوقف عمليات توليد الطاقة من المحطات المائية لفترات مهمة من السنة.
- الوضع الامني غير المستقر مما يؤدي الى رفع الكلفة الكلية للمشاريع الانشائية لوضع الحماية الامنية لمواقع الشركات الاجنبية والاحتياطات الامنية.
- صعوبة تلبية المتطلبات البيئية خصوصاً للمشاريع والمحطات القديمة.

المشاكل والتحديات

- التعرفة المدعومة تخلق اللامسؤولية في استهلاك الطاقة.
- الآثار السلبية الناتجة عن المجالات والأشعاعات الكهرومغناطيسية من خطوط نقل القدرة الكهربائية ذات الجهد العالي وشبكات التوزيع في المدن والقرى.
- المعوقات التي تواجه المستثمر ومنها :-
 - صعوبة تخصيص الأراضي المناسبة والقريبة من المحطات الكهربائية ومن المحطات الثانوية وخطوط الوقود ... الخ.
 - صعوبة حصول المستثمر على موافقة وزارة النفط لتجهيزه بالوقود المناسب.
 - الصعوبة التي تواجه وزارة الكهرباء في تسهيل اجراءات اتفاقية شراء الطاقة من المستثمر.
 - عدم وجود جهاز مصري كفؤ في البلد.

الرؤية المستقبلية :-

- الارتقاء باداء نشاط الكهربائي بمحاوره (الانتاج والنقل والتوزيع) والوصول الى سد الحاجة الفعلية للبلاد من الطاقة الكهربائية بوسائل مستدامة و كفؤة اقتصاديا.

الا هداف:-

أ- زيادة الطاقة الانتاجية في المنظومة الكهربائية لتغطية كامل الطلب المتزايد على الطاقة بایصالها الى 25 الف ميكا واط والذي سيفوق الطلب المتوقع لعام 2017 بحوالي 5 الاف ميكا واط وكما مبين في الجدول التالي :

- الطلب المتوقع على الكهرباء للفترة 2012-2017 :

الطلب المتوقع على الكهرباء للفترة 2017-2012

ب (ميکواط):

عام 2017	عام 2016	عام 2015	عام 2014	عام 2013	عام 2012
19800	18600	17500	16300	15100	14000

الاهداف

- بـ- الارتقاء باستهلاك الفرد العراقي من الطاقة الكهربائية من المعدل الحالي بحدود 1800 ك.و/س والوصول الى 3700 ك.و/س عام 2017.
- تحسين كفاءة اداء المنظومة الكهربائية وايقاف تدهورها .
- جـ- تحسين نوعية الخدمات للمستهلكين بكافة اصنافهم (المنزلي- التجاري-الصناعي- الزراعي والحكومي).
- دـ- ترشيد استهلاك الطاقة لاستخدامات المختلفة .
- هـ- تحسين الأداء البيئي لنشاط الكهرباء .

وسائل تحقيق الهدف :

- اكمال العمل في الوحدات الانتاجية قيد التنفيذ من محطات غازية ومحطات بخارية .
- تأهيل المحطات القائمة لحين الوصول بمعدلات الانتاج الى المعدلات التي يفوق فيها العرض على الطلب ومن ثم توضع خطة لاخراج بعض المحطات من الخدمة في حال ثبوت ان عملية تأهيلها غير اقتصادية .
- تحويل المحطات الغازية ذات الدورة البسيطة الى محطات الدورة المركبة حيث من المتوقع اضافة ساعات بحدود 4000 ميكواط باستخدام هذه التقنية و باستخدام نفس كمية الوقود المستخدم حيث سيتم في عام 2013 تنفيذ المرحلة الاولى و التي من المؤمل ان تكون مجموع الساعات لها بحدود 2000 ميكواط . بعدها المرحلة الثانية و التي سوف تضيف ساعات بحدود 2000 ميكواط ايضا عام 2016 . والجدول التالي يبين الخطط الموضوعة لتحويل هذه المحطات :

المرحلة الاولى

تاریخ الانتهاء المتوقع	السعة المضافة (دورة مركبة) M.W	دورة بسيطة M.W	عدد المحطات
المتوقع عام 2015	2075	4492	6

المرحلة الثانية

تاریخ الانجاز المتوقع	السعة المضافة M.W	دورة بسيطة M.W	عدد المحطات
المتوقع عام 2016	2100	4338	6

- د- لاستيعاب طاقات التوليد المضافة وحتى عام 2017 يستمر تطوير وتأهيل شبكات النقل والتوزيع من خلال :-
- 1- اضافة محطات تحويل جديدة 400/132 ك.ف (27 محطة) و 132/33 ك.ف (110 محطة).
- و كذلك اضافة خطوط وقابلوات (400 ك.ف بطول 2500 كم و 132 ك.ف بطول 4000 كم).
- 2- بناء محطات تحويل ثانوية 33/11 ك.ف في شبكات التوزيع مع تأهيل الشبكات وتطويرها (العدد بحدود 400 محطة وخطوط قابلوات بطول 2500 كم).
- تحويل شبكات الاسلاك الى قابلوات وخاصة في مراكز المدن والاحياء السكنية الجديدة.
- 3- توسيع شبكات التوزيع لضمان ايصال الطاقة الكهربائية الى كافة المشاريع الاستثمارية والمجمعات السكنية في المحافظات.

هـ أعتماد سياسة الصيانة و التأهيل الشاملة بما فيها تأهيل خطوط نقل الطاقة لتقليل الفاقد .

دـ لتحسين الاداء البيئي لنشاط الكهرباء من الضروري :-

1- استخدام الوقود ذات الموصفات الجيدة (الغاز) لرفع كفاءة أداء محطات التوليد وأطالة عمرها الاقتصادي و الحد من أثارها الضارة على البيئة .

2- استخدام التقنيات الأنظف بيئيا في نقل و توليد و توزيع الطاقة .

3- التوسع في الاستثمار في الطاقة المتجدد و خاصة الشمسية في حال ثبوت جدواها الاقتصادية .

ز- لترشيد استهلاك الطاقة من الضروري :-

- 1- أعادة النظر بتعرفة الكهرباء وربطها بالاستهلاك و تطوير اساليب الجباية .
- 2- تبني برامج مستدامة لتنمية المواطنين بفوائد ترشيد الطاقة على مستوى العائلة و البلد .
- 3- تبني برامج تربوية في المدارس بمختلف مراحلها باهمية و جدوى ترشيد استهلاك الطاقة .
- 4- رفع التجاوزات الغير قانونية على الشبكة الوطنية بشكل مستمر .

ح- تمكين القطاع الخاص من المشاركة الفاعلة في تطوير اداء نشاط الكهرباء سواء بالاستثمار المباشر في انشاء محطات التوليد او في ادارة قطاع التوزيع واسناد عمليات التوزيع الى القطاع الخاص .

ط- احداث اصلاح اداري في النشاط من خلال :-

1- اعداد دليل شامل لاجراءات العمل القياسية لتشكيلات القطاع الكهربائي من خلال استخدام ادارة الجودة الشاملة بموجب الموصفات الدولية القياسية (ISO 9001).

2- ترسیخ العمل ب المجالات الامرکزية كادارة المشاريع ، التعاقدات العامة لتحسين الخدمات ،ضمان جودة العمل ، التطوير المؤسسي والادارة المالية واستخدام التكنولوجيا في متابعة مشاريع القطاع باستخدام نظام (IDMS).

3- تنفيذ مشروع الحكومة الالكترونية كمدخل للاصلاح الاداري وكجزء من توجهات الحكومة العراقية.

شکر ا لکھم